المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵔⴰⵙⵏ
ⴰⵙⵎⵍⵍⴰ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 21 أكتوبر 2025

العدد 737

في هذا العدد

افتتاح السنة التشريعية الجديدة.....02

الجلسات العمومية.....05

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....06

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....07

أنشطة الرئاسة/العلاقات الخارجية.....08

❖ جلالة الملك يوجه خطابا ساميا بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2025-2026

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مرفوقا بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، يوم الجمعة 10 أكتوبر 2025، خطابا ساميا إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي:

" الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

نفتتح اليوم، بعون الله وتوفيقه، السنة التشريعية الأخيرة لمجلس النواب، من الولاية الحالية.

وهي مناسبة للتعبير لكم، عن تقديرنا للعمل الذي تقومون به، سواء في مجال التشريع، أو مراقبة العمل الحكومي، أو في تقييم السياسات العمومية.

كما نود الإشادة بالجهود المبذولة، للارتقاء بالدبلوماسية الحزبية والبرلمانية، في خدمة القضايا العليا للبلاد؛ داعين إلى المزيد من الاجتهاد والفعالية، في إطار من التعاون والتكامل مع الدبلوماسية الرسمية.

ولأنها السنة الأخيرة، بالنسبة لأعضاء مجلس النواب، ندعوكم لتكريسها للعمل، بروح الجدية والمسؤولية، لاستكمال المخططات التشريعية، وتنفيذ البرامج والمشاريع المفتوحة، والتحلي باليقظة والالتزام، في الدفاع عن قضايا المواطنين.

كما لا ينبغي أن يكون هناك تناقض أو تنافس، بين المشاريع الوطنية الكبرى والبرامج الاجتماعية، ما دام الهدف هو تنمية البلاد، وتحسين ظروف عيش المواطنين، أينما كانوا.

وفي نفس السياق، ينبغي إعطاء عناية خاصة، لتأطير المواطنين، والتعريف بالمبادرات التي تتخذها السلطات العمومية، ومختلف القوانين والقرارات، لا سيما تلك التي تهم حقوق وحريات المواطنين، بصفة مباشرة.

وهذه المسألة ليست مسؤولية الحكومة وحدها، وإنما هي مسؤولية الجميع، وفي مقدمتهم أنتم، معشر البرلمانيين، لأنكم تمثلون المواطنين.

وهي أيضا مسؤولية الأحزاب السياسية والمنتخبين، في مختلف المجالس المنتخبة، وعلى جميع المستويات الترابية، إضافة إلى وسائل الإعلام، وفعاليات المجتمع المدني، وكل القوى الحية للأمة.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد دعونا في خطاب العرش الأخير، إلى تسريع مسيرة المغرب الصاعد، وإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية.

وهي كما تعلمون، من القضايا الكبرى، التي تتجاوز الزمن الحكومي والبرلماني.

وبلادنا والحمد لله، تفتح الباب، من خلال الديناميات التي أطلقناها، أمام تحقيق عدالة اجتماعية ومجالية أكبر.

كما نعمل على استفادة الجميع، من ثمار النمو، ومن تكافؤ الفرص بين أبناء المغرب الموحد، في مختلف الحقوق، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها.

لذلك، نعتبر أن مستوى التنمية المحلية، هو المرآة التي تعكس بصدق، مدى تقدم المغرب الصاعد والمتضامن، الذي نعمل جميعا على ترسيخ مكانته.

فالعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفوارق المجالية، ليست مجرد شعار فارغ، أو أولوية مرحلية، قد تتراجع أهميتها حسب الظروف؛

وإنما نعتبرها توجها استراتيجيا، يجب على جميع الفاعلين الالتزام به، ورهانا مصيريا، ينبغي أن يحكم مختلف السياسات التنموية.

لذا، فإن توجه المغرب الصاعد، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، يتطلب اليوم، تعبئة جميع طاقاته.

فالتحول الكبير، الذي نسعى إلى تحقيقه على مستوى التنمية الترابية، يتطلب تغييرا ملموسا في العقليات، وفي طريقة العمل، وترسيخا حقيقيا لثقافة النتائج؛ وذلك بناء على معطيات ميدانية دقيقة، وباستعمال التكنولوجيات الرقمية.

لذلك، ننتظر وتيرة أسرع، وأثرا أقوى للجيل الجديد من برامج التنمية الترابية، التي وجهنا الحكومة لإعدادها، وذلك في إطار علاقات رابح - رابح بين المجالات الحضرية والقروية.

ويتعلق الأمر، على الخصوص، بالقضايا الرئيسية، ذات الأسبقية التي حددناها؛ وعلى رأسها تشجيع المبادرات المحلية، والأنشطة الاقتصادية، وتوفير فرص الشغل للشباب، والنهوض بقطاعات التعليم والصحة، وبالتأهيل الترابي.

وفي هذا الصدد، ندعو الجميع، كل من موقعه، إلى محاربة كل الممارسات، التي تضيع الوقت والجهد والإمكانات؛ لأنه من غير المقبول التهاون في نجاعة ومردودية الاستثمار العمومي.

وإضافة إلى توجيهاتنا في خطاب العرش، بخصوص التنمية الترابية، ندعو للتركيز أيضا على القضايا التالية:

- أولا: إعطاء عناية خاصة للمناطق الأكثر هشاشة، بما يراعي خصوصياتها، وطبيعة حاجياتها، وخاصة مناطق الجبال والواحات.

فلا يمكن تحقيق التنمية الترابية المنسجمة، بدون تكامل وتضامن فعلي بين المناطق والجهات.

وقد أصبح من الضروري، إعادة النظر في تنمية المناطق الجبلية، التي تغطي 30 % من التراب الوطني، وتمكينها من سياسة عمومية مندمجة تراعي خصوصياتها، ومؤهلاتها الكثيرة.

- ثانيا: التفعيل الأمثل والجاد، لآليات التنمية المستدامة للسواحل الوطنية، بما في ذلك القانون المتعلق بالساحل، والمخطط الوطني للساحل.

وذلك بما يساهم في تحقيق التوازن الضروري، بين التنمية المتسارعة لهذه الفضاءات، ومتطلبات حمايتها وتثمين مؤهلاتها الكبيرة، ضمن اقتصاد بحري وطني، يخلق الثروة وفرص الشغل.

- ثالثا: توسيع نطاق برنامج المراكز القروية الناشئة، باعتبارها آلية ملائمة، لتدبير التوسع الحضري، والتخفيف من آثاره السلبية.

ومن شأن هذه المراكز الناشئة كذلك، أن تشكل حلقة فعالة، في تقريب الخدمات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، من المواطنين بالعالم القروي.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن السنة التي نحن مقبلون عليها، حافلة بالمشاريع والتحديات.

وإننا ننتظر منكم جميعا، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، تعبئة كل الطاقات والإمكانات، وتغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين.

فكونوا رعاكم الله، في مستوى الثقة الموضوعة فيكم، وفي مستوى الأمانة الملقاة على عاتقكم، وما تتطلبه خدمة الوطن، من نزاهة والتزام ونكران ذات.

قال تعالى: **"فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره"**. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

❖ جلسة عمومية مشتركة لتقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026.

عقد البرلمان بمجلسيه يوم أمس الإثنين 20 أكتوبر 2025 جلسة عمومية مشتركة ترأسها كل من السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب والسيد عبد القادر سلامة النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين، خصصت لتقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026 من طرف السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

وخلال هذه الجلسة قدمت وزيرة الاقتصاد والمالية، السيدة نادية فتاح الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية رقم 25-50 للسنة المالية 2026.

وقالت السيدة فتاح إن الحكومة ملتزمة، من خلال هذا المشروع، بتنزيل المشروع الكبير "لمغرب الصاعد"، الذي تم وضع معالمه بشكل واضح من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، لتحقيق تنمية وطنية تجمع بين العدالة الاجتماعية والتنمية المجالية المندمجة، خدمة لكل المواطنين على قدم المساواة.

وأوضحت السيدة الوزيرة أنه لهذه الغاية، يرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2026 على أربع أولويات كبرى تتمحور حول توطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة المغرب ضمن الدول الصاعدة، وإطلاق الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، ومواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية.

❖ لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان:

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الاثنين 13 أكتوبر 2025 خصص لمواصلة دراسة مشروع قانون رقم 29.24 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة ومراكز حماية الطفولة التابعة لها ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال.

ويندرج هذا المشروع في إطار ما تحظى به الطفولة من أهمية بالغة في المنظومة التشريعية والمؤسسات الوطنية، ويتوخى مواصلة مختلف الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية المهمة في مجال حماية الطفولة، وذلك من خلال الإجابة عن مجموعة من الإشكاليات القانونية والعملية التي تواجه الحماية المؤسساتية للطفولة، ولاسيما ما يتعلق منها بالفراغات التشريعية المتعلقة بمراكز حماية الطفولة، والإكراهات المرتبطة بتعدد المتدخلين والصعوبات الواقعية ذات الصلة بعدم مراعاة خصوصية كل فئة من فئات الأطفال، فضلا عن التحديات المتصلة بغياب التنسيق المؤسساتي.

ويهدف مشروع هذا القانون على وجه الخصوص إلى إحداث "الوكالة الوطنية لحماية الطفولة"، كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، تناط بها مهمة تنفيذ سياسة الدولة في مجال حماية الطفولة والنهوض بها.

❖ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

بالموازاة مع دراستها لمشروع مشروع قانون رقم 026.25 يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة، عقدت اللجنة يوم الاثنين 13 أكتوبر 2025لقاء دراسي حول مضامين المشروع.

وقد عرف هذا اللقاء حضور مختلف الفاعلين المعنيين لمناقشة سبل تطوير الإطار القانوني المنظم للمهنة، وترسيخ مبدأ التنظيم الذاتي للصحافة.

❖ **لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:**

- **الثلاثاء 21 أكتوبر 2025 بعد الجلسة العامة القاعة 5 الطابق الثالث.**

✓ مواصلة المناقشة التفصيلية لمشروع قانون رقم 29.24 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة ومراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال.

- **الأربعاء 22 أكتوبر 2025 الساعة الثانية عشرة زوالا القاعة 5 الطابق الثالث.**

✓ مواصلة دراسة مشاريع القوانين التالية:

☜ مشروع قانون رقم 25.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.09 القاضي بإحداث وتنظيم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل؛

☜ مشروع قانون رقم 28.25 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية؛

☜ مشروع قانون رقم 74.24 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج.

☜ مشروع قانون رقم 52.23 يتعلق بتنظيم مهنة التراجمة المحلفين.

❖ رئيس مجلس المستشارين يترأس الوفد البرلماني المشارك في أشغال الجمعية العامة الـ151 للاتحاد البرلماني الدولي.

انطلقت رسميا يوم أمس الإثنين 20 أكتوبر 2025 بجنيف، أشغال الجمعية العامة الـ151 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات المصاحبة لها، بمشاركة وفد برلماني مغربي هام، يقوده رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد .

وتعرف هذه الدورة مشاركة مئات البرلمانيين والخبراء الذين يمثلون 120 دولة، لبحث موضوع رئيسي: "ضمان احترام المعايير الإنسانية ودعم العمل الإنساني في أوقات الأزمات".

وستسلط هذه الدورة، التي تنعقد في سياق عالمي يتسم بتزايد الأزمات الإنسانية، الضوء على الدور المحوري للبرلمانات في حماية القانون الدولي الإنساني، ودعم جهود الإغاثة المستقلة، وتعزيز العمل متعدد الأطراف لصالح السكان المتضررين من النزاعات. وحسب أرقام اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج حوالي 310 ملايين شخص حول العالم حاليا إلى مساعدة إنسانية.

وبالإضافة إلى النقاشات رفيعة المستوى، يشارك الوفد المغربي في أشغال مختلف اللجان الدائمة، والمنتديات المتخصصة (النساء، والبرلمانيون الشباب)، والورشات الموضوعاتية، واجتماعات الهيئات المسيرة للاتحاد البرلماني الدولي.

ومن بين الأولويات التي ستتم مناقشتها خلال هذه الجمعية العامة: حماية الفئات الهشة، لاسيما النازحين والنساء والشباب والأقليات والسكان المتضررين من انعدام الأمن الغذائي والأمراض؛ إضافة إلى الاعتراف بضحايا التبني الدولي غير القانوني ودعمهم، وهو الموضوع الذي تتبناه اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وتعزيز السلام بعد النزاعات، ومنع إعادة التسلح، والضرائب الدولية، والعدالة الاقتصادية، ومكافحة تغير المناخ.

وعشية الافتتاح الرسمي للجمعية العامة، شارك الوفد المغربي في أشغال المؤتمر الاستثنائي الـ39 للاتحاد البرلماني العربي، الذي انعقد يوم الأحد الماضي، وكذا في مختلف المجموعات الجيوسياسية التي يعد المغرب طرفا فيها.

وعلى هامش مشاركته في هذه الجمعية العامة، عقد السيد ولد الرشيد، مرفوقا بأعضاء مكتب مجلس المستشارين، السيد ميلود معصيد والسيد محمد سالم بمسعود والسيد مصطفى مشارك والسيد عبد الرحمان وافا إضافة إلى أطر عليا من المجلس، ولاسيما الأمين العام للمجلس السيد الأسد الزروالي، سلسلة من المباحثات الثنائية مع نظرائه من أستراليا وغانا والأردن، همت تعزيز التعاون البرلماني وتوطيد العلاقات الثنائية وتنسيق المواقف في المحافل الدولية.

❖ رئيس مجلس المستشارين السيد محمد ولد الرشيد يجري مباحثات مع رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سيماك).

أجرى رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، مباحثات مع رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سيماك)، السيد Evariste NGAMANA، وذلك يوم الأربعاء 15 أكتوبر 2025، بمالابو، عاصمة جمهورية غينيا الاستوائية.

هذا اللقاء الذي انعقد بمناسبة مشاركة السيد رئيس مجلس المستشارين في افتتاح الدورة العادية الثانية لبرلمان السيماك، تناول سبل استثمار المسار المتميز من التعاون البرلماني وتعزيز علاقات التعاون والشراكة القائمة بين المؤسستين التشريعيتين، وتفعيل الإرادة المتبادلة لتعزيز قنوات التواصل والتعاون بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وتعزيز التعاون والتنسيق في المحافل الدولية.

رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، أكد أن المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، متمسكة بخيارها الإفريقي، وهي تواصل اليوم تعزيز هذا الخيار من خلال تعاون قائم على التضامن والاحترام المتبادل، بما يجعل من القارة الإفريقية فضاء للتنمية المشتركة والاستقرار.

وفي نفس الصدد، أكد السيد محمد ولد الرشيد، أن مجلس المستشارين ينظر إلى الشراكة مع برلمان "سيماك" باعتبارها امتدادا لهذه الرؤية، وفضاء مفتوحا لتعزيز تبادل الزيارات وتبادل الخبرات والتجارب والتنسيق والتشاور في كل المواضيع والقضايا المشتركة، ودعم المبادرات العملية في مجالات التنمية، والحكامة، والطاقة، والتكوين، ومواكبة المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي المشترك.

حيث أكد السيد رئيس المجلس، أن حضوره في أشغال هذه الدورة، يشكل استمرارا لروح العمل المشترك بين المؤسستين في مختلف مجالات التعاون البرلماني والاقتصادي، ويرسخ القناعة المشتركة بأن الحوار المستمر والمنتظم هو الطريق الأمثل لترسيخ التكامل الإفريقي في شتى أبعاده، مؤكدا أن هذا اللقاء هو امتداد لمسار من التعاون المثمر، يتواصل اليوم في إطار يسوده التفاهم والثقة المبنية على وشائج إنسانية عميقة، لا تحدها المسافات وحدود الجغرافيا، وضاربة في أعماق التاريخ المشترك وروح الانتماء الإفريقي.

وفي نفس السياق، أكد السيد رئيس مجلس المستشارين، أن مذكرة التفاهم الموقعة في الرباط، وما تلاها من إعلان العيون، شكلت خطوة مهمة في هذا الاتجاه، إذ وضعت إطارا مؤسساتيا للتعاون المنتظم، وفتحت آفاقا جديدة لتبادل التجارب، وتنظيم منتديات ولقاءات تهم قضايا الاقتصاد والتنمية البشرية والأمن الإقليمي.

من جهته، أكد رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سيماك)، السيد Evariste NGAMANA، أن لقاء اليوم يشكل استمرارا لروح العمل المشترك بين المؤسستين في مختلف مجالات التعاون البرلماني والاقتصادي، ويؤكد القناعة بأن الحوار المستمر والمنتظم هو الطريق الأمثل لترسيخ التكامل الإفريقي في شتى أبعاده، داعيا الى استثمار هذا الزخم المتميز، من أجل جعل برلمان السيماك منصة لإطلاق مبادرات تعاون بين برلمان المملكة المغربية ونظيراتها بالبلدان الأعضاء ببرلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، مبرزا في ذات الصدد أن اللقاءات السابقة بين مجلس المستشارين وبرلمان سيماك سواء بالرباط العاصمة، أو مدينة العيون حاضرة الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، كانت دوما فرصة لتبادل وجهات النظر وبناء جسور من التعاون العملي، وأظهرت أهمية المقاربات البرلمانية القائمة على النتائج وعلى المرافقة المؤسساتية للشأن الاقتصادي والاجتماعي.

كما جدد رئيس برلمان السيماك، التأكيد على مشاعر التقدير والامتنان التي يحظى بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لدى بلدن وبرلمانات المجموعة، خاصة المشاريع والمبادرات التضامنية والتنموية التي أطلقها جلالته حفظه الله من أجل التنمية الافريقية، مستعرضا في هذا الصدد الأهمية الاستراتيجية للمبادرة الملكية الأطلسية ومبادرة تمكين دول الساحل من ولوج المحيط الأطلسي، وكذا مشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب، ولما ستحققه هذه المبادرات في سبيل تنمية التعاون الافريقي.

❖ خلال مع مباحثات مع رئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية غينيا الاستوائية، رئيس مجلس المستشارين، يشيد بالدعم الثابت لغينيا الاستوائية لمغربية الصحراء.

أجرى رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، مباحثات مع رئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية غينيا الاستوائية، السيدة تيريزا إيفوا أسانغونو، وذلك بمناسبة مشاركته في أشغال الدورة العادية الثانية لبرلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سيماك)، المنعقدة يوم الأربعاء 15 أكتوبر 2025، بمالابو، عاصمة جمهورية غينيا الاستوائية.

وفي مستهل هذا اللقاء، أشاد السيد رئيس مجلس المستشارين بمستوى العلاقات التاريخية والأخوية القائمة بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا الاستوائية، مذكرا في هذا الصدد بأهمية الزيارة الرسمية التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لهذا البلد الشقيق في أبريل 2009، وما شكلته من دفعة قوية في مسار تمتين العلاقات وتنويع مجالات التعاون بين البلدين.

رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، أكد في نفس سياق استعراض المستوى الاستثنائي للعلاقات بين البلدين، أن فتح جمهورية غينيا الاستوائية لقنصلية عامة لها بمدينة الداخلة سنة 2020، شكل محطة ذات رمزية قوية لدعم هذا البلد الصديق للوحدة الترابية للمملكة المغربية ولسيادة المملكة على أقاليمها الجنوبية.

وعلى المستوى البرلماني، شدد السيد رئيس المجلس، على أهمية الدبلوماسية البرلمانية في مواكبة وتمتين العلاقات بين البلدين، داعيا في هذا الصدد إلى تكثيف التعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين وتبادل الخبرات والتجارب وتوحيد المواقف في المحافل الإقليمية والدولية.

من جهتها، جددت رئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية غينيا الاستوائية، السيدة تيريزا إيفوا أسانغونو، التأكيد على الرغبة الراسخة في مواصلة توطيد روابط التعاون البرلماني بما يخدم المصالح العليا للبلدين، مذكرة بأن التوقيع على مذكرة تفاهم مع مجلس المستشارين، يروم إحداث آليات للتعاون وتعزيز الحوار والتشاور بين المؤسستين التشريعيتين، حيث عبرت في هذا الصدد عن رغبتها في استفادة أعضاء وأطر مجلس الشيوخ الغيني الاستوائي، من التجارب التي راكمها مجلس المستشارين، ولاسيما على مستوى الدبلوماسية البرلمانية.

وفي هذا الصدد، عبرت رئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية غينيا الاستوائية عن اعتزازها بالمشاركة في أشغال المنتدى البرلماني للحوار جنوب-جنوب، المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من طرف مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي، مؤكدة أن دعوتها من طرف رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد لحضور هذا المنتدى الدولي، سمح لها بنسج علاقات وعقد لقاءات ثنائية مع العديد من رؤساء وممثلي البرلمانات الوطنية والاتحادات الإقليمية بكل من إفريقيا والعالم العربي، وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

السيدة تيريزا إيفوا أسانغونو، أكدت كذلك على أن تنظيم هذا الحدث البرلماني النوعي، يتماشى مع السياسة التي تنهجها المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في دعم وتعزيز التعاون والتضامن جنوب-جنوب، حيث عبرت في هذا الصدد عن امتنانها لما يوليه جلالته حفظه الله، من أهمية بالغة لتمتين روابط الأخوة والتعاون بين البلدان الافريقية وضمنها تقوية وتعزيز التعاون الاستثنائي القائم بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا الاستوائية.

وكان السيد رئيس مجلس المستشارين، مرفوقا خلال هذا اللقاء، إلى جانب سفير جلالة الملك بجمهورية غينيا الاستوائية، السيد غلام ميشان، بالأمين العام للمجلس، السيد الأسد الزروالي، ورئيس ديوان رئيس المجلس، السيد منصور لمباركي، ومدير العلاقات الخارجية والتواصل، السيد سعد غازي.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: 53728134 (212+)

الفاكس: 537728134(212+)

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma